استراتيجيات تنظيم الأسواق المصرفية كمدخل لتعزيز سلامة النظام المالي – حالة التنظيم المصرفي الجزائري–

Banking market regulation strategies as an entry point for protection of the financial system -Case of Algerian banking regulation-

سحنون عقبة[1]*

تاريخ الإرسال: 2021/03/01 **تاريخ القبول**: 2021/04/19 **تاريخ النشر**: 2022/03/10

ملخص: يرجع الكثير من الخبراء سبب عدم استقرار الأنظمة المالية والاقتصادية في النظام الرأسمالي إلى تركيبته العضوية، المعتمدة بالأساس على المؤسسات المالية والبنكية لبعث النشاط الاقتصادي في إطار ما يسمى بالرأسمالية المالية؛ وما يعزز هذا الرأي هو تسبب البنوك التجارية والاستثمارية في حدوث أزمة في القطاع المصرفي الأمريكي، سرعان ما حوّلتها البورصات الدولية إلى أزمة مالية عالمية سنة 2008. تتناول دراستنا التي تعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهجة دراسة الحالة، أهم الاستراتيجيات التنظيمية للأسواق المصرفية التي تسعى إلى تعزيز سلامة النظام المالي ككل بما فيه من مؤسسات ومتعاملين وأسواق؛ محاولين إسقاط الاستراتيجيات المتعارف عليها على السوق البنكية في الجزائر خلال العقد الأخير.

خلصت الدراسة إلى أن السلطات النقدية في الجزائر ركّزت على سلامة النظام المصرفي ومنه النظام المالي ككلّ، من خلال مختلف عناصر التشريع والتنظيم المصرفي والاحترازي خلال الفترة 2010–2020، وهو ما مكّن نسبيا من تعزيز الرقابة المصرفية وضمان ديمومة التمويل البنكي.

الكلمات المفتاحية: تنظيم الأسواق المصرفية؛ السلامة البنكية؛ السوق البنكية الجزائرية

Abstract : The instability of the financial and economic systems of the capitalist system is caused by many experts because of its organic composition, which relies on financial and banking institutions to stimulate economic activity within the framework of financial capitalism; This view is reinforced by the fact that commercial and investment banks have caused a crisis in the American banking sector, which is quickly transformed into a financial crisis by international exchanges.

Our study addresses the most important regulatory strategies for banking markets that seek to enhance the integrity of the financial system as a whole, including its institutions, transactions and markets; Trying to drop customary strategies on the banking market in Algeria over the last decade.

The study concluded that the monetary authorities in Algeria focused on the integrity of the banking system, including the financial system as a whole, through various elements of banking legislation and regulation during the period 2010-2020, That has made it relatively possible to strengthen bank control and ensure the durability of bank financing.

Keywords: Banking markets regulation; Banking security; Algerian banking market.

*المؤلف المراسل

[1] Sahnoun Okba, el amir abdelkader university: Algeria, s.okba@yahoo.fr

مقدمة

تميّز النظام الرأسمالي منذ ظهوره نهاية القرن الثامن عشر بخاصية الدورات الاقتصادية، أي المرور بفترات متباينة من الرخاء الاقتصادي المصحوب بالتضخم ثم التحوّل شيئا فشيئا نحو الانكماش والتباطؤ ثم العودة إلى المستويات السابقة من النمو والتشغيل. غير أنّ تطور النظام بشكل عام وتحوله من الرأسمالية الصناعية لآدم سميث إلى الرأسمالية المالية لكينز ومن بعده ميلتون فريدمان، جعل من الدورات الاقتصادية سريعة الحدوث نسبيا، وهذا ما يعزوه الكثير من الخبراء إلى المبادئ الجديدة للنظام الرأسمالي المبنية على المؤسسات المالية وإلى التطور التكنولوجي المعزز لمظاهر العولمة المالية.

إن هذا التطور عبر مراحل عديدة، ترك آثارا كثيرة ومتشابكة على مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وعلى رأسها القطاع المالي الذي يعتبر وفق نظرية المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو وعلى رأسها ميلتون فريدمان) المحرّك الرئيسي للنمو الاقتصادي الذي إن حدث فيه أي تباطؤ فإنّه سيؤدي بالضرورة إلى انكماش الدورة الاقتصادية الكلية. فقد شهدت القطاعات المالية وتحديدا الدائرة النقدية فيها (الجهاز المصرفي) في مختلف الاقتصاديات عديد الإجراءات القانونية والتشغيلية من أجل بلوغ هيكل تنظيمي أمثل للسوق البنكية، يتيح لها تحقيق الكفاءة والفعالية في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تباينت استراتيجيات وآليات تنظيم الأسواق البنكية بين مختلف البلدان الرأسمالية الرائدة، فمنها ما ذهب إلى تعزيز الربحية البنكية على حساب السلامة المصرفية ومنها ما طبق إجراءات تهدف إلى الحفاظ على السلامة البنكية وتذليل المخاطر على حساب عناصر الربحية، في حين ذهبت استراتيجيات أخرى إلى إيجاد هياكل تنظيمية للسوق البنكية تكون أكثر اعتدالا من جانبي الربحية والمخاطرة.

استنادا إلى التقديم السابق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهمّ الاستراتيجيات المنظّمة للأسواق البنكية؟ وما مدى تأثيرها على استقرار النظام المالي؟

ضمن هذه الإشكالية الرئيسية تتأتى جملة من الإشكالية الجزئية التفسيرية، التي نوجزها في التالي:

- ما هي المبادئ التي تبنى عليها عمليات التنظيم البنكي؟
- ما هي ملامح الاستراتيجيات الرئيسية لتنظيم الأسواق البنكية؟ وكيف تؤثر على استقرار النظام المالي؟
- ما هي أهم ملامح تنظيم السوق البنكية في الجزائر؟ وما هو تأثيرها على السلامة الكلية للنظام المالي الجزائري؟

للإجابة على الإشكاليات المطروحة، اقترحنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تبنى عمليات التنظيم البنكي على التنافسية وسلامة النظام المالي.

الفرضية الثاني: تركّز استراتيجيات التنظيم البنكي على الجانب التنافسي للبنوك القائمة، الأمر الذي يناقض السلامة المصرفية ويحدث الأزمات المالية.

الفرضية الثالثة: يركز التنظيم البنكي في الجزائر على جانب السلامة المصرفية لتفادي الوقوع في الأزمات المالية بالنظر لأحادية النظام التمويلي في الجزائر المعتمد على اقتصاد الاستدانة.

1– مبادئ عمليات تنظيم الأسواق البنكية

تطورت الصناعة المصرفية ضمن إطار النظام الرأسمالي على مدى أكثر من ثلاثة قرون من الزمن، وشهدت البيئة التنافسية للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار طفرة تصاعدية من التعقيد والتشابك بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور النظام النقدي الدولي الجديد بإشراف المؤسسات النقدية والمالية الدولية. تصاعدت وتيرة التطور المصرفي في جوانب التمويل والخدمات المقدمة للعملاء مع الثورة التكنولوجية في مجالات الإعلام والاتصال وتبادل المعطيات والبيانات الاقتصادية والمالية، فضلا عن ارتفاع وتيرة ممارسة النشاطات المرتبطة بالعولمة المالية والاقتصادية وأعمال الشركات متعددة الجنسيات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

في خضم كل التعقيدات المتعلقة بالأجهزة البنكية من تشريعات ومتعاملين وأسواق وأجهزة رقابية داخلية وخارجية، ظهرت مجموعة من أنماط التنظيم البنكي المعتمدة من قبل السلطات الاقتصادية والنقدية في شكل تشريعات وإجراءات وممارسات رقابية. استندت هذه الأنماط إلى مجموعة مهمة من المبادئ قصد الحفاظ على الدور التمويلي للقطاع المصرفي وتعزيز سلامته بما يخدم الأهداف النهائية للاقتصاديات التي ينتمي إليها، والمتمثلة أساسا في تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي الحقيقي في ظل الاستقرار النقدي النسبي. سنأتي على حصر أهم مبادئ التنظيم البنكي محللين علاقتها بالأهداف الأساسية للجهاز المصرفي، في النقاط الموالية.

1.1– الحفاظ على الوحدات البنكية والمؤسسات المالية التابعة للقطاع البنكي

يعد هذا المبدأ أهم مبادئ التنظيم المصرفي على الإطلاق، ففي مختلف محاور التشريع المصرفي لابد أن تراعي السلطات النقدية والبنكية مسألة الحفاظ على البنوك التجارية والاستثمارية، بصفتها مؤسسات محورية مهمة جدا لاستمرار الدورة الاستغلالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ويكون الحفاظ على الوحدات المكونة للجهاز المصرفي، بما في ذلك مكاتب الاتصال المالي والمؤسسات المالية المتخصصة، عبر الحفاظ على المنافسة في الأسواق البنكية ومختلف المجالات التنافسية التي تكونها، إضافة إلى تبني خطط لإنقاذ البنوك المتعثرة جراء ارتفاع المخاطر النظامية وغير النظامية(Biré, 2011, p. 21) . كثيرا ما لاقت إجراءات إنقاذ البنوك من قبل مختلف السلطات الاقتصادية والنقدية وحتى الحكومات، خصوصا في فترات الأزمات، اعتراضا شديدا من مجموعة من الخبراء الماليين والمصرفيين وحتى من بعض البنوك العاملة في نفس الأسواق البنكية التي يتم فيها إنقاذ بنوك أخرى، لما لذلك من تأثير على السلوك التنافسي وعلى المنافسة في حد ذاتها في الأسواق المعنية. مع ذلك يتعزّز هذا التوجه من أزمة مصرفية إلى أخرى، تحت مبرر أن تعثر الوحدات البنكية سينتقل إلى المؤسسات الاقتصادية محولا الأزمة المصرفية (وإن كانت جزئية) إلى أزمة اقتصادية وجملة من الإشكالات الاجتماعية التي تصاحبها.

2.1– خلق التنازعية بين الوحدات البنكية

يعد موضوع التنازعية حديثا نسبيا في البيئة البنكية الدولية، فمع تزايد العمليات البنكية على الصعيد الدولي وتحرير القطاعات المصرفية في عديد الدول، صارت المنافسة على أشدها خصوصا بين البنوك كبيرة الحجم من حيث الأصول المصرفية ذات الامتداد الدولي وبين البنوك المحلية في مختلف الأسواق البنكية. ما فرض على كثير من السلطات النقدية في مختلف البلدان

اللجوء، من خلال عمليات التنظيم البنكي، إلى تحديد أحجام الأصول المصرفية القصوى التي يمكن للبنك التجاري أو الاستثماري أن يسيّرها، وهو ما اصطلح عليه بـ 'تفتيت الوحدات البنكية' لخلق منافسة أكبر في الأسواق البنكية (Geoffron, 1991, p. 183).

ويرتبط مفهوم التنازعية بمفهوم التنافسية البنكية ارتباطا وثيقا، فلتعزيز القدرات التنافسية للبنوك عبر عمليات الابتكار المالي وابتكار خدمات جديدة لتسهيل المعاملات البنكية، يجب أن تكون التنازعية في حدها الأقصى. ويقصد بذلك ألا تكون في وضعية تنافسية تقترب من المنافسة التامة ولا في وضعية تقترب من احتكار القلة، وإنّما تكون وضعية معتدلة من حيث التحكم في الأصول المصرفية الإجمالية في السوق، مع معدلات نمو معتبرة ودرجة ابتكار مالي وخدماتي مرتفعة نسبيا (سحنون، 2014، صفحة 97).

3.1- تعزيز السلامة المصرفية

لابد أن يبنى التنظيم البنكي، بما فيه من مختلف التشريعات الاستغلالية والرقابية، دون أن يتعارض مع الأهداف الأساسية للسلطة النقدية المترجمة في أدوات السياسة النقدية (الوسيطية والتشغيلية) والتنظيم الاحترازي الذي يتبعها. ففي الفترات التي تشهد معدلات تضخم تتجاوز المستوى المستهدف، لابد ألا يعزز التنظيم البنكي الاتجاه نحو تذليل شروط ولوج السوق البنكية أو أن يتبنى معاملات مستحدثة (كالتوريق أو مبادلة الائتمان..) مثلا، لأنه بذلك سيزيد من عرض رؤوس الأموال وبالتالي يساهم في تفاقم الضغوط التضخمية المرتفعة أصلا بسبب وضعية الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، يسعى التنظيم البنكي إلى الحفاظ على الوحدات المصرفية من مخاطر العسر المالي وتدني السيولة البنكية في القطاع المصرفي ككل، تفاديا لإشكالية عدم كفاءة التمويل وارتفاع تكاليفه. فضلا عن الحفاظ على أموال المودعين، عبر اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتقنين آليات الانضمام لصناديق ضمان الودائع وصناديق ضمان القروض، وتعزيز شروط الرقابة الداخلية والخارجية للأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية وبنوك الاستثمار(Micheken, 2013, p. 234) .

يفترض أن يعتمد النظام البنكي كذلك على مبدأ أساسي يتمثل في توضيح آليات التحوط من المخاطر النظامية، وطرق قياسها وأدوات تدنيتها أو التخلص منها تماما. كأن يضع معايير قياس كل خطر على حدة، ومعايير تكوين المخصصات المشتركة بين أنواع متعددة من المخاطر النظامية.

4.1- توسيع الحقول التنافسية بين البنوك والمؤسسات التمويلية

يقصد بالحقول التنافسية؛ المجالات التي تتنافس فيها الوحدات البنكية القائمة والجاذبة لمنافسين مصرفيين محتملين، كأنواع الإقراض البنكي والخدمات والاستشارات المقدمة للعملاء. تعرف كذلك هذه المجالات التنافسية على أنها: "الإطار التنافسي الذي تسعى فيه البنوك إلى تحقيق أهدافها في ظل القيود التي تفرضها البيئة التنافسية كأطر الرقابة واستراتيجيات المنافسين وتفضيلات العملاء".

يجدر بالسلطات النقدية والاقتصادية عموما لدى سعيها لتنظيم السوق البنكية، الحفاظ على المجالات التنافسية من خلال الحفاظ على المنافسة في حد ذاتها من الممارسات الاحتكارية وممارسات إغراق السوق بالتمويل وتفادي المنافسة عن طريق تدنية أسعار التمويل (أسعار الفائدة والأسعار الشبيهة). كما يتوجب عليها، توسيع هذه المجالات وتنظيم المتدخلين فيها،

حفاظا على الوحدات البنكية و تعزيزا لتوفير البدائل التمويلية في ظل تنامي احتياجات ومتطلبات العملاء (Bertrand, 2015, p. 49).

5.1– كفاءة التمويل

يقصد بكفاءة التمويل، تلبية البنوك لاحتياجات العملاء المتجددة والمتزايدة، في أفضل الظروف من حيث الوقت والتكلفة والحفاظ على السلامة المصرفية والمنافسة في السوق البنكية. يتوجب على السلطات النقدية والبنكية وضع قيد التنفيذ والخدمة كل العوامل التي من شأنها تحقيق متطلبات الكفاءة في السوق البنكية، من آليات فعالة للرقابة والاتصال البنكي لتفادي حدوث ما من شأنه إضعاف قدرة البنوك على تحقيق النقاط سابقة الذكر(OCDE, 2009, p. 38) .

في هذا الإطار، ينبغي أن تضع السلطات النقدية قنوات محددة للاتصال المصرفي (سواء بين السلطة النقدية والوحدات البنكية، أو في سوق ما بين البنوك)، كأنظمة المقاصة والتسوية الفورية، وأنماط الإبلاغ المالي في ظل المعاملات المصرفية الإلكترونية وسلامة الأنظمة وتعزيز ثقة المتعاملين المصرفيين فيها.

6.1– تعزيز قنوات الاتصال داخل الجهاز المصرفي ومع الدائرة المالية

إضافة إلى قنوات الاتصال الداخلي بين السلطة النقدية والوحدات البنكية أو بين البنوك والمؤسسات المالية، تجدر الإشارة أن التنظيم البنكي لابد أن يأخذ في عين الاعتبار أدوات الاتصال مع الدائرة المالية (الاتصال بين الجهاز المصرفي والجهاز المالي للخزينة العامة للدولة)، من أجل التأكد من عدم تعارض محاور السياسة النقدية والسياسة المالية (جاب الخير، 2006، صفحة 118).

ففي الوقت الذي تتجه فيه السياسة المالية نحو الانكماش والتقشف مثلا، لابد أن يعزز التنظيم البنكي من إجراءاته الانكماشية ويقوم بتدنية مستوى الكتلة النقدية تفاديا للضغوط التضخمية، والعكس بالعكس. كما يتوجب على السلطة النقدية تعزيز التشاور بشأن تنسيق السياسات النقدية مع التوجهات المالية على المدى المتوسط والبعيد، لأجل ضمان استقلالية الجهاز المصرفي وضمان كفاءته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة دون أن يكون تابعا بصفة مباشرة للدائرة المالية.

في ظل هذه المبادئ، ينبغي أن يأخذ التنظيم البنكي في الحسبان خصوصية الاقتصاد الذي ينتمي إليه، خصوصا فيما تعلق بسياسات الرقابة على أسعار الصرف، وقدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة؛ مع التأكيد على وضع الآليات العملية لتفادي الصدمات المتأتية من الأجهزة المصرفية للاقتصاديات الأخرى عبر الأسواق المالية وعبر الشركات متعددة الجنسيات (سحنون، 2014، صفحة 149).

2– الاستراتيجيات الرئيسية لتنظيم الأسواق البنكية

تختلف استراتيجيات تنظيم الأسواق البنكية باختلاف الإطار الاقتصادي الذي تشتغل فيه. و تشير أغلب الدراسات أن التنافسية البنكية ترتبط إلى حد كبير بالحقول التنافسية، التي تنظم بمختلف التشريعات والقوانين التي تفرضها و تسهر على تطبيقها السلطات النقدية و الاقتصادية؛ هذه المجالات التي تتنوع بين نشاطات بنكية تجارية و أخرى استثمارية تشكّل لب

التحليل على هذا المستوى، و هنا نميز ثلاث أنواع من الاستراتيجيات: هي الصيرفة الشاملة الحرة و الصيرفة الشاملة المحدودة أو المقيدة و إستراتيجية الفصل الكلي أو الجزئي بين النشاطات البنكية التجارية والاستثمارية.

1.2- إستراتيجية التنظيم المحرّر للسوق البنكية

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإستراتجية تنسب إلى البنك المركزي الألماني و هي مطبقة في أغلب الدول المشكلة للاتحاد الأوربي و الاقتصاديات المرتبطة بها تاريخيا. و يرتكز على تحرير الأسواق البنكية خصوصا مجالاتها التنافسية، و يسمح للبنوك التجارية بمزاولة النشاطات البنكية الاستثمارية من إصدار وتسيير للقيم المنقولة لصالح البنك نفسه أو لصالح الغير، كما تمكّنها من ممارسة التأمين البنكي و تملك الشركات و الوحدات الاقتصادية جزئيا أو كليا دون قيود تنظيمية تحد من المنافسة أو تعيق آليات السوق. يتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية، توفر مجموعة من العناصر واجبة التنفيذ من قبل السلطة النقدية والسلطات الاقتصادية في السوق البنكية، تتمثل في (Micheken, 2013, p. 157):

- اعتماد آليات السوق كمحرك لرؤوس الأموال بين القطاعات الاقتصادية، و يعتبر بهذا دور السلطات التنظيمية سواء الاقتصادية أو النقدية جد محدود في التأثير على الحقول التنافسية وعلى مستويات الحصص السوقية والتنازعية بين البنوك والمؤسسات المالية المكونة للسوق البنكية.
- تكريس دور السوق البنكية كدور ريادي لبقية القطاعات الاقتصادية تقوم من خلاله السلطات الاقتصادية بتوجيه السياسة الاقتصادية العامة و مكوناتها نحو تحقيق الأهداف النهائية.
- تعزيز توجهات الاندماج المصرفي بتشريعات بنكية لخلق وحدات مصرفية قوية، و تنظيم عمليات الشركات القابضة التي يسمح لها بتملك غير مقيد للوحدات الاقتصادية و تمويل غير مشروط للفروع الاقتصادية التي تنتمي لنفس المجموعة.
- يعتبر دور الجهات الرقابية محدودا بعض الشيء فيما تعلق بشروط الرقابة لتفادي الإخلال بالقواعد التنافسية و آليات السوق.
- توفير البنية التحتية التكنولوجية و تقويتها لتسهيل العمليات المصرفية، و تخفيض نسب التكاليف المتغيرة في هيكل تكاليف البنوك و المؤسسات المالية لرفع مستويات العوائد.
- تشجيع عمليات الابتكار المالي وتعزيز التوجه نحو استراتيجيات التدويل وتعزيز التنويع في تقديم الخدمات، الأمر الذي يترجم عمليا إلى إطلاق وتقديم تشكيلات مختلفة مترابطة وغير من المنتجات المصرفية.
- تشجيع صناعات مصرفية جزئية وتنظيمها تشريعيا وهيكليا ضمن دوائر السلطة النقدية، كصناعة التأمين المصرفي وأسواق السندات ومؤسسات التصنيف الائتماني وأسواق الإقراض بين البنوك.
- اعتماد سياسات نقدية مرنة تصحيحية تعتبر قنوات الإقراض الاستهلاكي والاستثماري مجالات أساسية لتحقيق الأهداف النهائية لها، والمتمثلة بالدرجة الأولى في ضبط التضخم ودعم أهداف السياسة الاقتصادية العامة عبر تحقيق أهداف وسيطية وتشغيلية تتماشى والأهداف النهائية النقدية والاقتصادية على السواء.

إضافة إلى ما تقدم، يتطلب تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة الحرة تحرير حركة رؤوس الأموال من القيود التنظيمية، عدا تلك التي قد تخل بالنظام والأمن العام كتبييض الأموال وتمويل الإرهاب أو تلك التي تؤدي إلى إعاقة العملية التنافسية في الأسواق البنكية، والتي من شأنها أن تجر إلى أزمات نقدية ومالية واقتصادية.

فيما يتعلق بأهم المخاطر التي ترافق تطبيق إستراتيجية الصيرفة الشاملة الحرة، فتتمثل بالأساس في العناصر التالية (Barbat Lyani, Juin 2016, pp. 4-5):

- ارتفاع المخاطر غير النظامية في الأسواق البنكية، و التي تتمثل أساسا في عدم القدرة على تقدير خطر السوق في ظل تداخل العمليات المصرفية التجارية و الاستثمارية و عمليات التأمين المصرفي، ما يصعب عملية اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة في الوقت المناسب.
- إن الاعتماد على مقاربة البنوك الشاملة غير المقيدة يرفع من مخاطر وقوع الأزمات المالية والاقتصادية، فوقوع حالة عسر لدى فرع تجاري من شركة بنكية قابضة يعني عدم القدرة على سداد المستحقات التي هي عليه، ما يضعف المجموعة الاقتصادية ويؤثر سلبا على الفروع التجارية والاستثمارية الأخرى فيها من خلال تراجع أداء المجموعة ككل، في ظل وجود أسواق بنكية كفؤة كتلك النشطة في الاقتصاديات الأوربية، الأمر الذي يدفع بسندات ملكيتها نحو التراجع و يضعف من تصنيفها الائتماني لدى مؤسسات التنقيط.
- إن الحجم الكبير الذي تتمتع به البنوك الشاملة في هذا النموذج، تجعل من أزمات العسر المالي على مستوى أي بنك ذات تأثير معتبر على السوق البنكية ككل، الأمر الذي يؤثر على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية سلبا. فضلا عن تميز هذه الأسواق بوضعيات تنافسية تتراوح بين احتكار القلة إلى احتكار مطلق لبعض النشاطات البنكية الجزئية و هو ما يؤثر على كفاءة التمويل للسوق ككل.
- في ظل السياسات النقدية المرنة في هذه الأسواق و الترخيص للاندماج المصرفي والتدويل والتنويع، يصبح من الصعب بالنسبة للسلطات النقدية تقدير نتائج تغيير العرض النقدي عبر قنوات القروض الاستهلاكية أو القروض الإنتاجية، خصوصا مع الحرية الكبيرة لانتقال رؤوس الأموال وبالتالي يصبح من الصعوبة بما كان ضبط الضغوط التضخمية على الاقتصاديات المطبقة لهذه المقاربة.
- إن التبعية التي يفرضها تطبيق نموذج الصناعة المصرفية الشاملة الحرة على القطاعات الاقتصادية بالنسبة للسوق البنكية يجعل إمكانيات التباطؤ الاقتصادي واردة بشكل كبير مع كل نتيجة سلبية على مستوى السوق المصرفية، وبالتالي تعتمد الحركات التصحيحية غالبا على تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة، وهي سياسات عادة ما تكون آثارها ظرفية تفقد الاقتصاد طابع الاستقرار اللازم لدفع النمو، وتغير هيكل الاستثمار لصالح عمليات المضاربة المالية على حساب الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الحقيقية.

- أما بالنسبة للابتكارات المالية فإن الدافع ذا التأثير الأكبر في دفع البنوك نحو إتباع هذا التوجه يكمن في محاولة تفادي القيود التنظيمية، هذه الأخيرة التي تعتبر غير مرتفعة في هذه المقاربة تجعل من تحقيق ابتكارات مالية ذات طابع تنافسي أمرا غير وارد وهدفا غير متوقع الحصول في الأجل القصير.

2.2- إستراتيجية التقييد النسبي للسوق البنكية

تشتهر الاقتصاديات الآسيوية بتطبيق هذه الإستراتيجية لتنظيم أسواقها البنكية، بحيث يعتبر اليابان منشأ هذا النموذج التنظيمي، المبني على فصل جزئي بين النشاطات الاستثمارية والنشاطات التجارية للبنوك القائمة في هذه الاقتصاديات. يعتبر هذا النموذج إلى حد بعيد أنجع من نموذج الصيرفة الشاملة الحرة، من حيث التصدي للمخاطر المتأتية من خارج النظام البنكي، كما يعد معتدلا من حيث توافق عوائد السوق البنكية مع المخاطر بسبب الارتفاع النسبي في القيود القانونية المفروضة على التمويل والخدمات المصرفية. يتطلّب تنفيذ هذه الإستراتيجية مجموعة من العناصر الأساسية نوضحها فيما يلي(Schilbach & Speyer, 2013, p. 137) :

- التأثير على آليات السوق و تدخل تنظيمي كبير لدوائر السلطة النقدية بغرض تحقيق السلامة المصرفية وتفادي الاختلالات و الصدمات التي من شأنها التأثير سلبا على الدائرة الاقتصادية الحقيقية.
- يعتبر دور السوق البنكية دورا داعما للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وبالتالي تستمد السوق المصرفية تنافسيتها في هذا النموذج من تنافسية البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها.
- الحد من التوجهات الاحتكارية بما في ذلك حركات الاندماج المصرفي و التركز و التحالف بين البنوك التجارية القائمة أو بين البنوك الشاملة و المؤسسات المالية و الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى تقييد تملك البنوك الشاملة و الشركات البنكية القابضة للفروع البنكية و الفروع الاقتصادية بصورة معتبرة، وكذا إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية التي تتخطى حجما معينا من الأصول البنكية.
- الاعتماد على البنية التحتية التكنولوجية لتسريع وتيرة العمليات البنكية وضمان تمويل كفء للاقتصاد، ويعتبر المبدأ بالنسبة للبنية التكنولوجية أن توافق معايير السلامة التي تركز عليها السلطة النقدية.
- تقييد الابتكارات المالية التي تهدف لتفادي تنظيمات السلامة والمعاقبة عليها، وتقييد عمليات التدويل وتكريس مبدأ التنويع المصرفي الداخلي.
- عدم السماح للبنوك الشاملة بمزاولة أنشطة التأمين المصرفي (التأمين على القروض وعلى الودائع وعلى عمليات التمويل المتخصص وغيرها).
- اعتماد سياسات نقدية هيكلية طويلة المدى تعنى بضبط العرض النقدي، وكذا باستخدام الأدوات الرقابية اللازمة لتحقيق هذا الهدف وتخفيض الضغوط التضخمية المحتملة.

على الرغم من سلامة النظام المالي و المصرفي التي يتيحها نموذج الصيرفة الشاملة المحدودة، تبقى بعض المخاطر تكتنف هذا التوجه خصوصا فيما تعلق بجاذبية السوق البنكية وإمكانية دعمها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كذا ما تعلق بحجم العوائد وإمكانية التموقع في اقتصاديات أجنبية بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية التي تنشط في إطارها.

وتتمثل أهم المخاطر التي تتهدد الأسواق البنكية التي تشهد تطبيق هذه الإستراتيجية في الآتي (Micheken, 2013, pp. 261-264):

- بالرغم مما يتيحه هذا النموذج على مستوى تدني أسعار الخدمات المصرفية المقدمة الناجم عن الوضعية القريبة من المنافسة التامة التي يتيحها عن طريق إعادة هيكلة الوحدات الاقتصادية التي تتجاوز حجما معينا من الأصول المصرفية، والحد من حركات الاندماج المصرفي والسلوكات الاحتكارية في الأسواق البنكية، إلا هذا التوجه يطرح إشكالية تطوير الخدمات المقدمة و التي تستوجب زيادة التنازعية في السوق البنكية و تراكم رأس المال لتمويل عمليات البحث و التطوير و التي تعتبر صناعات مصرفية جزئية كثيفة رأس المال.
- إن مقاربة الصيرفة الشاملة المقيدة تفيد بكون السوق البنكية تستمد تنافسيتها من تنافسية المحيط الاقتصادي الذي تشتغل فيه، و هذا أيضا يطرح إشكالية وضعية السوق البنكية في فترات الأزمات الاقتصادية، فالتباطؤ الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض طلب التمويل المصرفي و بالتالي تتأثر تنافسية السوق المصرفية سلبا في ظل الرقابة المفروضة من السلطات النقدية، ما يجعل من الصعب بما كان اعتماد السياسة النقدية و السوق البنكية كأداة لبعث النمو الاقتصادي من جديد.
- إن اعتماد معايير مرتفعة لتحقيق السلامة المصرفية يحد من توجه البنوك نحو الاستراتيجيات التنافسية التي من شأنها أن تعزز موقعها ضمن الأسواق البنكية العالمية، و سيظل جل تركيزها و جهودها مقتصرا على محاولة تلبية شروط سلامة النظام المالي و البنكي للاقتصاديات التي تطبق هذه المقاربة.
- إن السياسات النقدية طويلة المدى و التي تعتبر خاصية أساسية لدى مقاربة الصيرفة الشاملة المحدودة كما هو الشأن في اليابان و الصين و الهند و بعض الاقتصاديات الآسيوية الأخرى، هي نقطة جد إيجابية لتحقيق استقرار الأسواق البنكية في هذه الاقتصاديات، غير أنها تواجه إشكالية عدم القدرة على تفادي الصدمات المالية و الاقتصادية نظرا لهيكلية الإجراءات المتبعة و الأدوات المستخدمة لتحقيق الهدف النهائي لها و هو ضبط التضخم في مستويات مقبولة من الناحية الاقتصادية، إضافة إلى فقدانها لطابع المرونة اللازم لتصحيح الاختلالات الجزئية أو الظرفية على صعيد السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة.
- إن عدم قدرة البنوك الشاملة على ممارسة عمليات التأمين المصرفي تزيد من التنوع في المؤسسات المالية والمصرفية النشطة في السوق البنكية و تزيد من التخصص، غير أنها ترفع تكاليف المعاملات المصرفية في ظل وجود بدائل غير محلية للتمويل، ما يطرح خطر المنتجات المصرفية البديلة خارجية المنشأ و يعيق نمو تنافسية المؤسسات التي تنتمي للأسواق البنكية التي تطبق نموذج الصيرفة الشاملة المحدودة.

3.2– إستراتيجية التقييد المطلق للسوق البنكية

يقوم هذا النموذج على مبدأ الفصل التام أو الجزئي بين النشاطات البنكية التجارية والنشاطات البنكية الاستثمارية، وظهرت هذه الإستراتيجية أول مرّة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 عقب صدور التنظيم البنكي Glass Steagall Act بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929. انتشر فيما بعد هذا التنظيم ليمسّ أسواقا بنكية في أمريكا اللاتينية وبريطانيا.

تمّ إلغاء جزء من هذا التنظيم (فصل جزئي بين النشاط البنكي التجاري والنشاط البنكي الاستثماري) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 بالنسبة للبنوك التجارية الحاصلة على اعتماد فيدرالي، فيما أبقت الحكومة الفيدرالية الأمريكية على التنظيم كما هو بالنسبة للبنوك المعتمدة محليا(Micheken, 2013, p. 169) . يتطلب تطبيق هذه الإستراتيجية، جملة من العناصر نوجزها في الآتي (سحنون، 2014، صفحة 219):

- اعتماد آليات السوق في أسواق التمويل المصرفي التجاري و التمويل المصرفي الاستثماري مع تدقيق كبير في سيرورة عمليات كل سوق من الناحية الرقابية، الأمر الذي يفسر عادة في الأسواق التي تتبع هذا النموذج بعدد كبير من الدوائر و الهيئات و المؤسسات الرقابية.
- يكرس دور السوق البنكية كمموّل رئيسي للأنشطة الاقتصادية الاستثمارية و الاستهلاكية و يمثل الوزن الأثقل في تكوين مؤشرات الأسواق المالية.
- يتميز هيكل الأسواق البنكية في مقاربة الصيرفة غير الشاملة بعدد كبير من البنوك وبتنوع كبير في الخدمات المقدمة، ممّا يضفي طابع التخصص ويزيد من كفاءة المؤسسات البنكية ويدعم فعاليتها في تقديم الخدمات.
- يعدّ الابتكار المالي ميزة أساسية لهذا النوع من الأسواق وهو مدفوع بالقيود التنظيمية والرقابية الصارمة والكثيرة التي تفرضها السلطة النقدية، الأمر الذي يدفع بالمؤسسات القائمة إلى محاولة تجاوز هذه العقبات بالابتكارات المالية و الخدمات المستحدثة و التشكيلات المصرفية.
- بالنسبة للجانب التنافسي، ونظرا للفصل القائم بين النشاطات التجارية والاستثمارية للبنوك تعتبر هذه الصناعات محمية من منافسة الخدمات التمويلية البديلة ما يؤدي إلى ارتفاع العمولات و أسعار الخدمات المصرفية، غير أنّ الابتكارات المالية حدّت من هذا التوجه بفعل خلقها لمنتجات ترمي إلى نفس أغراض التمويلات التقليدية وإن كانت درجة تبادليتها غير كاملة إلّا أنّ تأثيرها حقيقي في الأسواق.
- يفترض هذا النموذج اعتمادا هائلا للتقنيات التكنولوجية الحديثة، فنظرا لعدم القدرة على التوسع في النشاطات البنكية التجارية لبنوك الاستثمار أو النشاطات البنكية الاستثمارية للبنوك التجارية، تحاول البنوك تعظيم عائداتها عن طريق استهداف أقصى مستوى من الطلب المتوفر والكامن في السوق عبر حملات تسويقية مكثفة و مركزة تعتمد في أغلبها على الإنترنت وعمليات الإشهار الإلكتروني وعلى الصرافات الآلية وعلى البنك الإلكتروني وبطاقات السحب والائتمان قصد تدنية تكاليفها و تحويلها من تكاليف متغيرة (تكاليف اليد العاملة في الوكالات البنكية) وتكاليف ثابتة ضخمة الحجم (تكاليف المقرات والشبكات والتجهيزات) إلى تكاليف ثابتة متدنية مع استخدام أكثر للتكنولوجيا، فضلا عن زيادة الفعالية في عرض الخدمات من مجرد توقيت العمل التقليدي المتعارف عليه إلى تقديم الخدمات بدون انقطاع.
- تشجيع التوسع الخارجي للمؤسسات المصرفية مع الحد من التوسع داخليا عبر الاندماجات للحد من الممارسات الاحتكارية و كذا ممارسة تمييز تفضيلي للمؤسسات القائمة مقارنة بالمؤسسات البنكية الأجنبية.
- اعتماد سياسات نقدية هيكلية استباقية مع التركيز على معدل الفائدة الأساسي كمحرك لكل الأسواق، مع التركيز على قناتي الاستثمار وبدرجة أكبر الاستهلاك لزيادة الدخل و تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية وهو كبح التضخم

وتحقيق الاستقرار النقدي، عبر تتبع مسار مؤشرات أسعار المستهلكين وأسعار المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع (المشاريع العقارية و تجارة التجزئة).

- التركيز على السلامة المصرفية من خلال تتبع مصادر رؤوس الأموال ومكافحة تبييضها وغسلها ومحاولة الحد من تمويل النشاطات غير المشروعة كالتجارة غير المرخصة للأسلحة وتجارة المخدرات.

هذا و قد قاد التوجه الجديد إلى بعض الصعوبات على صعيد السلامة المصرفية أين شهدت مرحلة ما بعد إلغاء قانون الفصل بين النشاطات التجارية والاستثمارية بعض الأزمات متفاوتة الحدة منها أزمة أسعار الفائدة سنة 2003 و أزمة الرهن العقاري سنة 2006، وكذا على الصعيد التنافسي أين ازدادت حركة الاندماجات المصرفية بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وظهرت بوادر ممارسات احتكارية ترجمها ظهور بنوك عملاقة (تتجاوز أصول بعضها 100 مليار دولار) بالرغم من استمرار وجود عدد كبير جدا من البنوك الجوارية المحلية صغيرة الحجم. وعلى العموم تتمثل المخاطر الرئيسية لهذه الإستراتيجية في الآتي(The clearing house, 2016, p. 31) :

- ثقل العبء الرقابي على المؤسسات البنكية و المالية القائمة و كثرة المتطلبات الرقابية المعبر عنه بتعدد هيئات الرقابة و تعدد و تنوع أساليب تطبيقها للقيود الرقابية.
- إن التنوع الكبير في المؤسسات المصرفية و المالية القائمة في الأسواق البنكية التي تعتمد مقاربة الصيرفة غير الشاملة بسبب الفصل بين مختلف الأنشطة وتأطيرها تشريعيا يقود إلى تجنيب هذه المؤسسات خطر المنتجات التمويلية البديلة غير أنه يضيع فرصا استثمارية في وجهها باعتبار أن الأسواق الأخرى تعتبر أسواقا مغلقة بالنسبة إليها و بالتالي لا يمكن لهذه المؤسسات الاستفادة من الطلب المتوفر و الكامن فيها.
- يؤدي الفصل الكلي بين المهن البنكية التجارية و الاستثمارية إلى ارتفاع تكاليف المعاملات و تضييع أفضليات التعاضد التي تميز البنوك الشاملة، ما يؤثر على تنافسية المؤسسات المصرفية و السوق ككل.
- على الرغم من أفضليات الوضعيات التنافسية التي تتيحها مقاربة الصيرفة غير الشاملة و التي تقارب في أغلبها المنافسة التامة خصوصا من ناحية أسعار الخدمات المقدمة و تفادي الممارسات الاحتكارية، يبقى احتمال تحقيق ابتكارات مالية ضعيفا نوعا ما لسببين أساسيين أولهما عدم تراكم رأس المال الكافي لتطوير منتجات مالية و مصرفية جديدة بسبب الوضعية السوقية القائمة و الثاني هو أن الابتكارات المالية في هذا النوع من الأسواق التي تعتمد الصيرفة غير الشاملة تكون مدفوعة بمحاولة تفادي القيود الرقابية المفروضة من قبل الهيئات المعنية بتطبيقها.
- إن اعتماد السياسات النقدية الهيكلية يهدد وجود المرونة اللازمة للسوق النقدية خصوصا من حيث أدواتها، إضافة إلى أن السياسات النقدية الاستباقية تتهددها إشكاليات الاستباقات العقلانية في ظل محيط معقد وديناميكية بوتيرة متسارعة محكومة بمتغيرات اقتصادية و نقدية داخلية وخارجية.

- إن الحد من توجهات الاندماج بين المؤسسات البنكية والمالية في سوق مصرفية تتبع مقاربة الصيرفة غير الشاملة يحد من قدرات السوق التنافسية مقارنة بالأسواق التي تعزز هذه الاستراتيجيات خصوصا من حيث تراكم رأس المال و جاذبية السوق التي تحتكم إلى مؤشرات الأداء المصرفي المعتمدة على النتائج المالية والاقتصادية التي تحققها البنوك القائمة.

بالرغم من التباين بين تأثير كل من الإستراتيجيات سالفة الذكر على سلامة النظام المصرفي والنظام المالي العالمي ككل، تبقى الأفضليات التي تتيحها كل إستراتيجية من حيث عوائد السوق البنكية وكفاءة التمويل المقدم للاقتصاد في ظل تطبيقها مرهونة بالعوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الاقتصادية العامة، كتوجهات السياسة المالية، ومدى الاستقرار في التنظيمات التجارية والجبائية وتلك المتعلقة بالإنفاق العام ومساهمة القطاع التكنولوجي في خلق القيمة المضافة الكلية والناتج المحلي للدول التي تطبقها.

3- تنظيم السوق البنكية في الجزائر وعلاقته بسلامة النظام المالي الجزائري

عرفت السوق البنكية في الجزائر عديد التطورات منذ الاستقلال إلى اليوم، بحيث صدرت جملة واسعة من التشريعات المصرفية نهاية سنوات الثمانينات مغيرة ملامح النظام البنكي الجزائري جذريا من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعطى استقلالية لبنك الجزائر عن خزينة الدولة ممهدا لإعادة تنظيم السوق البنكية في ظل البرامج الاقتصادية الإصلاحية التي أشرفت عليها الهيئات النقدية والمالية الدولية سنوات التسعينات. واستمرّت أشكال تطوير السوق البنكية في الجزائر، بإعادة منح الاعتمادات للبنوك القائمة وتحرير نسبي للقطاع المصرفي باعتماد بعض البنوك الخاصة وبعض البنوك الأجنبية لخلق التنازعية في السوق وتحقيق كفاءة التمويل المصرفي، من أجل إقلاع اقتصادي حقيقي يعتمد على آليات السوق.

سرعان ما اصطدمت مساعي تطوير القطاع البنكي بعقبات تنظيمية وتشغيلية نهاية سنوات التسعينات، ليشهد القطاع صدمة مصرفية بإعلان إفلاس مصرفي 'الخليفة بنك' و'البنك التجاري والصناعي الجزائري'، واعتماد إجراءات بنكية جديدة في ظل الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، والذي من خلاله أعيد رسم ملامح السياسة النقدية في الجزائر، وعدّل التنظيم الاحترازي لها خصوصا ما تعلق بجانب السلامة المصرفية. وقد تم سحب عديد الرخص من البنوك والمؤسسات المالية التي كانت قائمة ابتداء من سنة 2002، بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالشروط الدنيا الجديدة فيما يتعلق برأس المال والاحتياطات والالتزامات بالانخراط في صناديق الضمان ومختلف المركزيات التابعة لبنك الجزائر والتي يسيرها مجلس النقد والقرض (جاب الخير، 2006، صفحة 166).

بعد سنة 2009، تبنت السلطات النقدية في الجزائر عديد الإجراءات الاحترازية للحفاظ على سلامة النظام البنكي، خصوصا سنوات 2011 و 2013 التي شهدتا ارتفاع مستوى التضخم إلى ما فوق المعدل المستهدف بنحو الضعف. وبعد سنة 2014، اتخذت السياسة النقدية في الجزائر منحى انكماشيا، بفعل العجز المسجل في الموازنة العامة وتراجع مستويات الإنفاق العام وارتفاع الضرائب في إطار خطط التقشف التي تضمنتها قوانين المالية المتتابعة؛ ليلجأ بنك الجزائر بعد عدة سنوات لهذه الممارسات إلى توسيع جزئي للحقول التنافسية باعتماد تنظيم 18-01 المتعلق بالمصرفية التشاركية تمهيدا لتبني صيغ التمويل الإسلامية لتجميع المدخرات وسد احتياجات التمويل بالنسبة لمختلف المشاريع الاقتصادية.

1.3– محاور التنظيم البنكي في الجزائر

لفهم اتجاه التنظيم البنكي في الجزائر، قمنا بتحليل أهم المحاور التي تناولتها التعديلات التي طالت السوق المصرفية في عدة مجالات، لسنتي 2018 و2020 على اعتبار أن سنة 2019 كانت خالية من التنظيمات بسبب الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر خلال هذه السنة(Bank of Algeria, 2020) .

- تعديل نظام ضمان الودائع، من خلال النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المعدل والمتمم للنظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بضمان الودائع المصرفية. ويعدّل النظام الجديد سقف تعويض المودعين بعد إقرار اللجنة المصرفية عسر البنك عن سداد مستحقات المودعين في آجالها المحددة، لإضافة إلى بيان طرق مساهمة البنوك في شركة ضمان الودائع المصرفية.
- توسيع دائرة النشاطات المصرفية لتشمل عمليات متعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية (الوكلاء المعتمدين) من خلال النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018. يتضمن هذا النظام تعريفا للعمليات البنكية التشاركية وشروط إنشاء شباك المالية التشاركية، وشروط تسويق منتجاتها المصرفية (قارون، 2013، صفحة 129).
- تعديل الشروط الدنيا لحدود رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، من خلال النظام 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المعدل للنظام 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008. يرفع هذا النظام الحد الأدنى لرأس مال البنوك التجارية وكذا الحد الأدنى لرأس مال المؤسسات المالية، بما يتيح لها تغطية المخاطر المتعلقة بالأصول البنكية من جهة ويسمح لها بالتوسع في استقبال الودائع والاقتراض، ووضع الآجال النهائية للاستجابة لمتطلبات هذا النظام.
- الأنظمة رقم 18-05، 18-06، 18-07، 18-08 المتعلقة بإصدار قطع وأوراق معدنية من فئات مختلفة استجابة لمحتوى المواد 32 و 34 و 62 من الأمر الرئاسي رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم. وقد شكل هذا التنظيم أساسا لاستبدال بعض أنواع الفئات النقدية الورقية المهترئة بفعل الاستخدام والتكديس من جهة، وضبط المعروض النقدي بما يتلاءم والسياسة النقدية الانكماشية لبنك الجزائر من جهة أخرى.
- التركيز على القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، من خلال النظام 20-01 المؤرخ في 15 مارس 2020؛ والذي تناول كيفيات الحصول على التراخيص لمزاولة الأنشطة البنكية أو تسويق خدمات أو منتجات بنكية حديثة.
- التوجه نحو فتح مجالات تنافسية جديدة تتعلق بالمالية والمصرفية الإسلامية، من خلال إصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية القائمة.
- التركيز على تعزيز السلامة المصرفية وضمان أموال المودعين من خلال النظام 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020؛ والمتعلق بضمان الودائع المصرفية. والمبين لكيفيات المساهمة في النظام والمحدد لسقوف التعويض للمودعين.

- توسيع سوق ما بين المصارف الخاصة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية مخاطر الصرف في الجزائر، من خلال النظام 20-04 المؤرخ في 15 مارس 2020؛ والمتعلق بسوق ما بين المصارف وبعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف. والذي يتضمن تحريرا لأسعار الفائدة على القروض بالعملة الصعبة مع وضع سقوف قصوى للفائدة المطبقة على هذه العمليات.

يتبيّن من خلال عرض أهم التنظيمات الصادرة في سنتي 2018 و2020 التي جاءت في نفس منحى التنظيمات البنكية التي سبقتها، أنها توجهت للتركيز أكثر على عنصر السلامة المصرفية من خلال فرض مزيد من الشروط الاحترازية المتعلقة بأنظمة ضمان الودائع وفرض سقوف على الشروط المطبقة على العمليات البنكية المختلفة في ظل توسيع محتشم لمجالات المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية.

2.3- إجراءات تعزيز السلامة المصرفية في السوق البنكية الجزائرية

هذه النقطة على استعراض أهم الجوانب المركزة على تعزيز السلامة المصرفية في السوق البنكية الجزائرية، والتي تضمنها التنظيم البنكي الجزائري، والمعمول بها حاليا.

- ركزت السلطات النقدية في الجزائر على ضرورة تحديد الأدوات المالية (الأوراق) العمومية المضمونة من الدولة والقابلة للتفاوض في السوق البنكية (تحديدا سوق ما بين البنوك) في عمليات السياسة النقدية، والمتمثلة في أذونات الخزينة قصيرة الأجل والأذونات والسندات الشبيهة إضافة إلى الأوراق العمومية والسندات غير المادية الممثلة للقروض الوطنية؛ والتي تمثل مجتمعة أدوات لتغطية مخاطر الأصول المصرفية المختلفة، وفي نفس الوقت أدوات قابلة للاسترجاع من قبل بنك الجزائر لدى مزاولته لعمليات السوق المفتوحة من أجل تفادي الانكماش أو تخفيض الضغوط التضخمية، وهو ما تضمنته المادة 06 من التنظيم 17-03 المؤرخ في 6 ديسمبر 2017 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، والذي تم من خلاله تعديل النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 (سحنون، 2014، صفحة 286).
- ركزت السلطات النقدية على ضبط وتحديد الديون القابلة للخصم و إعادة الخصم من قبل البنوك التجارية وبنك الجزائر، كما حددت أشكال منح التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، من خلال النظام 16-03 المؤرخ في 28 جوان 2016 المتمم للنظام 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015، بحيث وضع هذا التنظيم آجال السندات القابلة للخصم وشروط خصم السندات الخاصة، كما حدد الأجل المتبقي في عمر هذه السندات حتى تكون قابلة للخصم. هذا وقد حدد النظام شروط استفادة البنوك والمؤسسات المالية من التسبيقات والتسهيلات الائتمانية التي تستفيد منها في حالات نقص السيولة، من أجل تفادي العسر المالي وعدم القدرة على سداد مستحقات المودعين.
- اعتمدت السلطات النقدية نسب الملاءة المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية من خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، بقصد تعزيز سلامة تغطية الأصول المصرفية برأس المال. بحيث أوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم حدا أدنى من الملاءة قدره 9.5% لتغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، بشرط أن تتجاوز نسبة تغطية الشريحة الأولى (رؤوس الأموال القاعدية) لهذه المخاطر نسبة الـ 7%. هذا وقد نص النظام على ضرورة احتساب المخاطر الائتمانية خارج الميزانية في مقام نسبة الملاءة المالية، إضافة إلى تبيينه لكيفيات تكوين شرائح رأس المال المكونة

لبسط النسبة. وقد وضّح النظام كذلك شروط ونسب تكوين المؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة، فضلا على تبيين العلاقة بين التصنيف الائتماني للمقترضين السياديين والمؤسسات المالية وغير المالية الأجنبية من جهة ونسب تكوين المخصصات والمؤونات المتعلقة بالخطر الائتماني من جهة أخرى(Bank of Algeria, 2020) .

- كما ركز النظام 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 على المخاطر المتعلقة بالمساهمات الكبرى، بحيث تم فيه تحديد القواعد الأساسية في مجال تقسيم المخاطر وأخذ المساهمات، خصوصا ما تعلق بالحد الأقصى للمخاطر الكبرى المسموح بها وعلاقتها بالمخاطر المصرفية المرجحة من جهة وعلاقتها برأس المال القانوني من جهة أخرى. وقد بيّن هذا النظام كذلك الحدود القصوى للمساهمات البنكية ومجالاتها.
- شدد النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 على تصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وبيّن طرق تكوين المؤونات عليها. بحيث بين الشروط التي تصنف على أساسها هذه العناصر، إلى مستحقات والتزامات ممكنة المخاطرة وأخرى عالية المخاطرة وثالثة متعثرة، كما حدد طرق تكوين المؤونات بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر على حدة مبينا الحدود القصوى للمؤونات والمخصصات المتعلقة بكل منها.
- تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر من خلال النظام 12-01 المؤرخ في 20 فيفري 2012، بحيث يقسّم المستفيدون من القروض إلى صنفين بمفهوم هذا النظام، هما صنف المؤسسات المقترضة (مركزية مخاطر المؤسسات) والأفراد المقترضين (مركزية مخاطر الأسر)، بحيث يتعين على جميع البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في هذه المركزية التابعة لبنك الجزائر، كما يتعين عليهم التصريح بالمستفيدين من القروض لديهم، بما في ذلك الأجزاء غير المسددة (أو المتبقية) من هذه القروض، وذلك من أجل تفادي عمليات الحصول على امتيازات الفوائد المخفضة من جهة، وتفادي حصولهم على قروض تتجاوز حدود قدراتهم على السداد.
- ركز النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 على الإجراءات الوقائية من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تضمّن أهم الإجراءات اللازم إتباعها من قبل البنوك والمؤسسات المالية والتي يتوجب أن تكون في شكل برامج مكتوبة تتكون بالأساس من إجراءات التعرف على الزبائن المستفيدين فعليا من عملية التمويل (تفادي التمويل من الباطن) وإجراءات العمليات الرقابية الدنيا الواجب تنفيذها، بالإضافة إلى إجراءات حفظ الوثائق المالية (بحيث لابد من الاحتفاظ بكل وثائق التمويل لمدة خمس سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ آخر استحقاق)، فضلا عن برامج الإنذار المبكر والتبليغ عن الشبهات وإتباع إجراءات الرقابة الداخلية بالصرامة اللازمة (Bank of Algeria, 2012) .

من خلال استعراض مختلف تنظيمات السلطة النقدية في الجزائر المتعلقة بتعزيز السلامة المصرفية، يتبين أن القيود التنظيمية في السوق البنكية مرتفعة نسبيا في الجزائر، وهو ما يقود إلى ارتفاع نسبي في التكاليف التشغيلية لضرورة تنفيذ متطلبات تعزيز السلامة البنكية، المتعلقة بالأساس بالحدود الدنيا للملاءة البنكية والانخراط في مختلف أنظمة ضمان الودائع والقروض ومركزيات المخاطر والديون غير المسددة.

3-النتائج ومناقشتها

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج؛ منها ما يتعلق بجانب تنظيم الأسواق المصرفية وعملياتها وأسواقها في مختلف النظريات والممارسات البنكية في الاقتصاديات الرأسمالية الرائدة، ومنها ما يتعلق بتنظيم السوق البنكية الجزائرية ومختلف مقارباتها خلال الفترة 2010-2020. وقد جاءت هذه النتائج عموما على النحو الآتي:

- انحصرت استراتيجيات التنظيم البنكي في ثلاث نماذج فقط في مختلف الاقتصاديات الرأسمالية، أين تراوحت بين استراتيجيات مقيدة تماما للعمل البنكي بمختلف التشريعات والتنظيمات المبينة للحقول التنافسية في السوق البنكية والمحددة لقواعد تطبيق الصيغ التمويلية المختلفة وإدارتها، وبين استراتيجيات محرّرة تماما للممارسات البنكية وأسواقها وكيفيات إدارتها. تؤكد هذه النتيجة نسبيا الفرضية الثانية التي أوردناها في مقدمة هذه الدراسة، والتي نصت على أن استراتيجيات التنظيم البنكي تركز على الجانب التنافسي ما يؤدي إلى إهمال جانب السلامة المصرفية ما يؤدي إلى الوقع في الأزمات المالية، بحيث تبيّن أن نموذج تحرير الأسواق البنكية من القيود قاد في أكثر مناسبة إلى وقوع أزمات تمويلية بعضها كان محدود الأثر في حين قاد بعضها الآخر إلى أزمات بنكية ومالية إقليمية وعالمية.
- ركزت مبادئ التنظيم البنكي –على اختلاف استراتيجياته– على تعزيز السلامة البنكية في ظل خلق التنازعية بين البنوك، أملا في خلق مزيد من الابتكارات المالية الهادفة لتحقيق معايير الكفاءة المالية (تحقيق أقصى عوائد بنكية ممكنة في ظل تحمل مخاطر نظامية مقبولة وقابلة للإدارة والتدنية)، هذه النتيجة تؤكد الفرضية الأولى للدراسة والتي تنصّ على أن عمليات التنظيم البنكي تبنى على أساس التنافسية وسلامة النظام المالي.
- تباين تأثير استراتيجيات التنظيم البنكي على أداء الأسواق المصرفية، فقد عزّزت استراتيجيات التقييد البنكي السلامة المصرفية في الأسواق البنكية التي تطبق هذه الاستراتيجية، كما دفعت الابتكار المالي إلى مجالات جديدة خاصة تلك المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة بهدف تخطي القيود التنظيمية في هذه الأسواق. في حين سمحت استراتيجيات التنظيم البنكي المحرّر للمؤسسات والأسواق المصرفية بتحقيق عوائد مرتفعة من خلال عمليات البنوك الشاملة، قادت بدورها إلى ميل الوحدات المصرفية نحو المخاطرة وهو الأمر الذي أثر سلبا على سلامة النظام المالي ككل.
- اعتمدت مقاربة الجزائر خلال العقد الأخير على تبني تنظيم بنكي صارم من الناحية التنظيمية، أين طالت تعديلات التشريعات المصرفية (قانون النقد والقرض ومختلف التعليمات التي رافقته) جميع جوانب العمل المصرفي بما في ذلك الحقول التنافسية، وكفيات مزاولة عمليات تمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية وحتى التجارة الخارجية، ما قاد إلى خلق نظام بنكي متين من حيث السلامة المصرفية، غير أنه تميز بالركود في الجانب التنافسي من خلال ثبات توزيع

الحصص المصرفية وضآلة نصيب البنوك الخاصة والأجنبية من الأصول البنكية، وتباطؤ نمو المنتجات المصرفية المبتكرة في ظل الاعتماد الضئيل على التكنولوجيات المالية والبنكية الحديثة.

- ركّز التنظيم البنكي الجزائري في كثير من المناسبات على تعزيز عناصر السلامة البنكية لتفادي تمويل النشاطات غير المشروعة، من خلال تبني نظام المركزيات المتعلقة بالمخاطر والديون غير المسددة، فارضا على البنوك والمؤسسات المالية رقابة صارمة في مجالات تحديد أسعار المنتجات المعروضة للعملاء ومجالات الترخيص للمعاملات المصرفية المستحدثة، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على نمو الحصص المصرفية وإيجاد بدائل تمويلية حقيقية قادرة على دفع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر، فضلا عن اكتفاء البنوك الجزائرية بتمويل الأنشطة الاقتصادية داخليا دون تبني استراتيجية واضحة للتوسع خارج حدود الاقتصاد الوطني. تؤكد هذه النتيجة بما لا يدع مجالا للشك الفرضية الثالثة للدراسة والتي تقول بأن التنظيم البنكي في الجزائر يركز على السلامة المصرفية بسبب أحادية نظام التمويل وعدم وجود بدائل تمويلية تتيحها السوق المالية.

4– خاتمة

تناولت هذه الدراسة مختلف أشكال تنظيم الأسواق البنكية المطبقة في جل أنحاء العالم، والتي تباينت بين إستراتيجية الصيرفة الشاملة الحرة والصيرفة الشاملة المقيدة، وإستراتيجية الصيرفة غير الشاملة. أين يمكن الاختلاف بين هذه النماذج في مدى قدرة البنوك التجارية على مزاولة النشاطات الاستثمارية بما في ذلك عمليات التأمين البنكي، والتأثير الذي يخلفه على العوائد المصرفية وعلى المخاطر المتأتية من كل إستراتيجية.

في حالة السوق البنكية الجزائرية، التي تطبق نموذج الصيرفة الشاملة الحرة بالنظر إلى مزاولة بعض البنوك عمليات استثمار عقاري أو نشاطات تأمينية، ترتفع القيود التنظيمية المتعلقة بتعزيز سلامة النظام المصرفي، وهو ما يؤثر نسبيا بالسلب على جاذبيتها لبنوك أجنبية أو للاستثمار الخاص من جهة، ويرفع التكاليف التشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية وبالتالي على كفاءة التمويل البنكي من جهة أخرى. مع ذلك، يمكن القول بأن السوق البنكية الجزائرية تتميز باستقرار نسبي؛ كونها لم تتعرض لأي صدمة مصرفية (نقص في سيولة القطاع البنكي أو إفلاس مصرفي) منذ سنة 2002، وهو ما يؤكد نجاعة الإجراءات الاحترازية المعتمدة لتعزيز سلامة النظام المصرفي وضمان هيكلية التمويل البنكي في ظل غياب دور حقيقي للسوق المالية.

بالرغم من هذه النتيجة الجيدة، يبقى ارتفاع القيود التنظيمية المتعلقة بتعزيز السلامة وإدارة المخاطر المصرفية عائقا في وجه الابتكارات المالية والمصرفية القادرة على استقطاب مزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لصالح الاستثمارات البنكية من جهة ولصالح السيولة الكلية في الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، وهو ما يؤدي غالبا إلى تعاظم دائرة المعاملات التمويلية خارج إطار الجهاز المصرفي الجزائري، ما يقودنا إلى طرح جملة من التوصيات تتعلق بالأساس بما يلي:

- وضع إطار تنظيمي يحفّز الحوكمة والشفافية البنكية ويحدّ من الممارسات الحمائية والاحتكارية التي تتمتع بها البنوك العمومية المهيمنة على الأصول المصرفية في الجزائر.
- إدراج مبدأ التنافسية البنكية ضمن المبادئ العامة التي يقوم عليها التشريع المصرفي في الجزائر، ضمانا لتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع البنكي من جهة وارتفاع وتيرة الخدمات المبتكرة التي تستجيب للحاجات المتزايد من التمويل.
- إدراج الحدود الدنيا للخدمات الإلكترونية في العمل البنكي ضمن محاور التنظيم الاحترازي الملحق بالتشريع البنكي والسياسة النقدية، لمواكبة التطور الحاصل في القطاعات البنكية للدول الأخرى في المحيط الإقليمي للجزائر بغرض تعزيز جاذبية الجهاز المصرفي الجزائري وتسهيل ولوج السوق البنكية الإقليمية قصد تمويل احتياجات الاستثمارات الأجنبية من التمويل داخل وخارج حدود الجزائر.

قائمة المراجع:

أحمد قارون. (2013). مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. *رسالة ماجستير* . سطيف: جامعة سطيف 1.

عقبة سحنون. (2014). آليات تدعيم تنافسية الأسواق البنكية في البلدان النامية- حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه* الجزائر: جامعة الجزائر 3.

وردة جاب الخير. (2006). السياسة الائتمانية في قانون النقد والقرض 90-11 والأمر الرئاسي 03-11 - دراسة مقارنة. *رسالة ماجستير* . جيجل: جامعة جيجل.

Législation en vigueur.(2020) . Bank of Algeria.

Note de conjoncture Décembre 2012 .(2012) .Bank of Algeria

Barbat Lyani, M.-A. (Juin 2016). La banque universelle saura se réinventer pour relever les nouveaux défis. Paris: Fédération bancaire française.

Bertrand, R. (2015). *Mesure du degré de concurrence dans le système bancaire suisse à l'aide du modèle Panzar et Rosse.* Genève: VanHouse.

Biré, R. (2011). Crises bancaires et stratégies de restructuration. La Garde, France.

Micheken, F. (2013). *Finance et marchés monétaire.* Paris: Nouveaux horizons.

OCDE. (2009). *Concurrence et marchés financiers.* Genève.

Economie .des marchés bancaire Vers la constestabilité .(1991) .Patrice Geoffron *industrielle*

Schilbach, j., & Speyer, B. (2013). La banque universelle: un modèle menacé malgré son succès. *Revue de l'économie financière* , pp. 125-158

The clearing house. (2016). *Assessing the strengh of the U.S banking system .* New york.